انصب بفعل القلب جزأي ابتدا وجزأي الابتدا هما المبتدأ والخبر ولما كانت

افعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل نحو تفكر وتعقل ونحوهما

اشار الى الاول بقوله أعني رأى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد

حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم ثم ان هذه الافعال القلبية منها ما يفيد

في الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه ترددا مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية

ولم يرتبها في النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن وانا انبه على كل واحد منها

اما رأى فهي بمعنى علم تقول رأيت زيدا عالما اي علمته واما خال فهي بمعنى ظن وعلم فهي

اصل الافعال العلمية وبها يتفسر سائرها ووجد بمعنى علم وظن ايضا اصل الافعال

الظنية وبها يتفسر سائرها وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك وحجا

كذلك ودرى بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهو الاعتقاد ولذلك قال

وجعل اللذ كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلا كلها

متساوية في نصب المبتدأ والخبر على انهما مفعولان وهي كلها معطوفة على رأى

على حذف العاطف وهي كلها مفعولة لأعني الى زعمت وعد مفعول بفعل ومع متعلق

بأعني وحجا ودرى وجعل معطوفات على عد واللذ نعت لجعل وصلته كاعتقد وهب

وتعلم معطوفان ايضا على ما تقدم ولهذه الافعال معان اخر لم انبه عليها لانها

ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهي التصييرية فقال والتي

كصيرا ايضا بها انصب مبتدا وخبرا يعني انصب بالافعال التي بمعنى صير المبتدأ

والخبر وهي ما تدل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر العاطف لافعال التصييرية

كما ذكر القلبية وهي صير واصار وجعل ورد واتخذ وتخذ ووهب في نحو وهبني

الله فداك اي جعلني والتي مبتدا خبره انصب بها ويجوز ان يكون في موضع

نصب بفعل يفسره انصب فهو من باب الاشتغال وهو اجود ثم قال وخص

بالتعليق والالغاء ما من قبل هب يعني ان الافعال المذكورة قبل هب تختص

دون سائر افعال هذا الباب بالتعليق والالغاء فالتعليق ترك العمل لموجب والالغاء

ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله خص ان يكون فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما في موضع

رفع به وان يكون فعل امر وما في موضع نصب والاول والضمير من قبل هب

صلة

صلة لما وبالتعليق متعلق بخص ثم قال والامر هب قد ألزما كذا تعلم يعني ان هذين

الفعلين يلزمان صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه انه يجوز

اسنادهما الى الضمير المفرد المذكر والمؤنث والى المثنى والمجموع فتقول يا زيد ان هبني

قائما ويا زيدون هبوني قائما فان فعل الامر صالح لذلك كله وهب مبتدأ وخبره

الزما وفي الزما ضمير يعود على هب والامر مفعول ثان بالزما وتعلم مبتدأ خبره

كذا اي مثل هب في لزوم الامر ولما اتى بافعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي وكان

غير الماضي وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور

اشار الى ذلك بقوله ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن قوله من سواهما

اي من سوى هب وتعلم لانهما لا زمان للامر وذكر اي علم وكل مفعول مقدم باجعل

وما موصولة وذكر صلتها وله متعلق بذكر ولغير متعلق باجعل ومن في موضع

الحال من غير والتقدير اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى

هب وتعلم ثم قال وجوز الالغاء لا في الابتدا تقدم ان الالغاء ترك العمل لغير موجب

وفهم من قوله وجوز انه جائز لا واجب وفهم من قوله لا في الابتدا ثلاث صور

ان يتاخر الفعل عنهما نحو زيد قائم ظننت او يتوسط بينهما نحو زيد ظننت

قائم او يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيد قائم وفي جواز

الالغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس في الابتدا

ولم يتعرض الناظم الى الارجح والارجح الالغاء مع التأخر والاعمال مع التوسط

بين المفعولين والاعمال مع التقدم على المفعولين وفهم من قوله لا في الابتدا ان اعمال

المتقدم واجب والالغاء مفعول بجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير

وجوز الالغاء في التأخر والتوسط لا في الابتدا واجاز الكوفيون الالغاء مع

التقدم واستدلوا بقوله • كذاك ادبت حتى صار من خلقي • اني رأيت ملاك الشيمة

الادب • وهذا ونحوه مؤول عند البصريين اما على نية ضمير الامر والشان فيكون

الفعل باقيا على عمله والجملة في موضع المفعول الثاني واما على تقدير لام الابتدا والى

ذلك اشار بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما اي اذا

ورد من كلام العرب ما يوهم الغاء الفعل المتقدم فلك في تأويله وجهان احدهما

في

متى

قوله والاعمال مع التوسط احسن هو الراجح به التوضيح وقال الاشموني ... نعم والاعمال سواء ...

في

محزوفا